اقتصاد

«حرب المخزونات» تُربك أوبك+

لندن ـ **العربي الجديد**

تواجه السوق النفطية تخبطاً واضحاً على وقع «حرب المخزونات» التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية مع مجموعة من أكبر الدول المستوردة للنفط ضد تحكم منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، ومعها روسيا ودول منتجة أخرى في ما يعرف بمجموعة أوبك+ بسوق الإمدادات الدولية وبالتالي الأسعار التي وصلت إلى أكثر من 85 دولاراً للبرميل. وفيما أعلنت الولايات المتحدة والصين وبريطانيا وكوريا الجنوبية واليابان والهند الإفراج عن مخزوناتها النفطية الاستراتيجية لخفض أسعار النفط، ينتظر المستثمرون رد فعل أوبك وروسيا خلال اجتماعات سيتم عقدها مطلع الأسبوع المقبل لبحث الطلب والمعروض النفطيين. وتعارض أوبك+ منذ أشهر، طلبات واشنطن ودول مستهلكة أخرى لزيادة أسرع للإنتاج وتتمسك بخطتها بزيادة الإنتاج تدريجيا بمقدار 400 ألف برميل يوميا كل شهر منذ أغسطس/ آب. وتتناقض المعلومات حول قرارات أوبك+ المقبلة، ففي حين يشير البعض إلى أن المجموعة المنتجة الكبرى لا تناقش وقف زيادات إنتاج النفط بالرغم من قرار الدول المستوردة الإفراج الطارئ عن مخزونات نفطية، أكدت صحيفة وول ستريت جورنال إن السعودية وروسيا تدرسان مثل هذه الخطوة في حين أن الإمارات والكويت غير مقتنعتين بأن وقفة للزيادات الإنتاجية ضرورية. ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية عن متحدث باسم وزارة النفط العراقية قوله الخميس إن العراق يدعم خطة أوبك الحالية لزيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا بصفة شهرية، مضيفا أن الرؤية لسوق النفط غير واضحة بسبب الإرباك الموجود في الأسواق العالمية. وتابع أن «أوبك تتعامل بحذر مع عمليات الضخ وخفض الإنتاج وهذا البرنامج حقق نجاحا حيث إن السوق لا تزال هشة».

وأعلنت وزارة الطاقة الإماراتية الخميس أنها ملتزمة التزاما كاملا باتفاق أوبك+ ولا يوجد لديها «موقف مسبق» بشأن الاجتماع المقبل للتكتل الذي يعقد في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول. وأضافت أن الوزارة «تؤكد أن أي قرارات ستتخذ بشكل جماعي من قبل مجموعة أوبك+ في اجتماعها المقبل». في المقابل، صرّح وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي للصحافيين الثلاثاء الماضي بأنه لا يرى أي منطق في توريد بلاده مزيدا من النفط للأسواق العالمية في حين تشير جميع الدلائل إلى أن الربع الأول من العام المقبل سيشهد فائضا في المعروض. كذا، أكدت وزارة النفط الكويتية في بيان التزام الكويت الكامل باتفاق تحالف أوبك+ ونفت وجود أي موقف مسبق بشأن الاجتماع المقبل للتحالف.

وقال جيك ليبي المحلل في فيتش في مذكرة: «قد ينتهي الأمر بالإفراج المنسق عن الاحتياطي البترولي الاستراتيجي بفوز سياسي في الأجل القريب للأطراف المشاركة، لكننا لا نعتقد أن يكون له أثر دائم على أساسيات الخام». وشرح كيران تومكنز الاقتصادي في كابيتال إكونوميكس في مذكرة أن «الصورة الأكبر هي أن الطلب على الإنتاج ما زال متينا، مما يزيد الضغوط على سوق شحيحة». وأفادت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية بأن الهيئة الاستشارية لمنظمة أوبك تتوقع أن يؤدي تحرير المخزونات النفطية إلى زيادة الفائض النفطي في بداية العام المقبل. وقالت إن بعض الوفود من أوبك وشركائها أشارت إلى أنها قد تلغي زيادة في الإنتاج مقررة في يناير/ كانون الثاني إذا تم إغراق السوق.

إحباط المستهلك الألماني

تلقي زيادة الإصابات بفيروس كورونا في ألمانيا ومعدلات التضخم المرتفعة بظلالها على أكبر اقتصاد في أوروبا، ما يقوض الآفاق خلال موسم التسوق المقبل في عيد الميلاد، ويُدخل المستهلك الألماني في دائرة الإحباط. وذكر معهد جي إف كيه أن مؤشر ثقة المستهلكين، بناء على استطلاع آراء نحو 2000 ألماني، انخفض إلى سالب 1,6 نقطة قبل ديسمبر/ كانون الأول من نقطة واحدة بعد التعديل في الشهر السابق. وكانت قراءة ديسمبر هي الأدنى منذ يونيو/ حزيران. وقال رولف بيركل، الخبير الاقتصادي في معهد جي إف كيه، إن الموجة الرابعة من جائحة كوفيد-19 تسببت في مخاوف من فرض المزيد من القيود على المتاجر والمطاعم. وأضاف أن معدلات التضخم التي تجاوزت 4 في المائة تضر أيضا بالقوة الشرائية للمستهلكين.

(أندرياس رانتز/ Getty)

أسماء في الأخبار

فاتح دونماز، وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي، قال إن بلاده تخطط لحفر بئر تنقيب جديد بواسطة سفينة الفاتح في الربع الاول من 2022. جاء ذلك في كلمة له، الخميس، أوضح فيها ان تركيا أضافت إلى اسطول التنقيب سفينة جديدة متطورة من الجيل السابع، موضحا انه «انتجنا منذ بداية العام وحتى اكتوبر (تشرين الأول)، 19,8 مليون برميل من النفط الخام، و347,3 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي».

سعادة الشامي، نائب رئيس الحكومة اللبنانية، أعلن، الخميس، عن قرب انتهاء المفاوضات الفنية مع صندوق النقد الدولي. كلام الشامي جاء بعد لقائه رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون في قصر بعبدا، شرقي بيروت، وفق بيان للرئاسة اللبنانية. وأكد الشامي ان «المفاوضات التقنية مع صندوق النقد الدولي انتهت تقريبا، ودخلنا في مرحلة المفاوضات على السياسات النقدية والاقتصادية، كي نبدأ بالمفاوضات بشكل جدي مع فريق الصندوق الذي نأمل ان يزور لبنان قريبا».

تشاو لي جيان، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، أكد في إفادة، الخميس، أن الصين ستتخذ كافة الإجراءات الضرورية للدفاع عن شركاتها وتحتفظ بحق الرد بالمثل على عقوبات اميركية. وكانت الحكومة الاميركية قد ادرجت 12 شركة صينية في قائمة تجارية سوداء، الاربعاء، لمخاوف مرتبطة بالامن القومي والسياسة الخارجية، مشيرة الى مساعدتها في تطوير جهود الحوسبة الكمية للجيش الصيني في بعض الحالات.

ناجي سرحان، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة، اعلن، الخميس، البدء بعملية إعمار المنازل المدمّرة بشكل كلي جرّاء العدوان الاخير الذي شنّته إسرائيل على قطاع غزة. وقال سرحان «قيمة الاضرار الجزئية بلغت نحو 42 مليون دولار، وحتى الآن توجد تعهّدات بـ20 مليوناً، ما يعني ان 50 في المائة من الاضرار الجزئية تحت العمل، إما تم تعويضها او يجري التعويض».

إيرادات العراق النفطية ترتفع مليار دولار في أكتوبر

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

حقق العراق زيادة بنحو مليار دولار في إيراداته النفطية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول مقارنة مع سبتمبر/ أيلول الماضي حين بلغت الإيرادات 6,7 مليارات دولار. وأكدت الإحصائية النهائية الصادرة عن شركة تسويق النفط العراقية سومو، الخميس، أن كمية الصادرات من النفط الخام بلغت 96,7 مليون برميل في أكتوبر بقيمة 7,7 مليارات دولار تقريباً. وتجتهد الحكومة العراقية لتوسيع دائرة تصدير النفط، الذي يعد المصدر الرئيس لموارد البلاد، في ظل أزمة مالية تعاني منها البلاد منذ انخفاض أسعار النفط عالمياً بسبب جائحة كورونا، بالتوازي مع الفساد المهيمن على مؤسسات الدولة وسيطرة أحزاب ومافيات على منافذ الواردات العراقية، ومنها المعابر الحدودية والموانئ وإدارة ملف النفط وغيرها.

وأشارت الإحصائية إلى أن «مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر أكتوبر من الحقول النفطية في وسط وجنوب العراق بلغت 93 مليونا و386 ألفا و975 برميلا، فيما كانت الكميات المصدرة من نفط كركوك عبر ميناء جيهان 3 ملايين و11 ألفاً و917 برميلاً»، مبينا أن «معدل سعر البرميل الواحد بلغ 79,274 دولاراً». وتم تحميل الكميات المصدرة من قبل 32 شركة عالمية مختلفة الجنسيات، من موانئ البصرة وخور العمية والعوامات الأحادية على الخليج وميناء جيهان التركي. ويشهد العراق احتجاجات مستمرة على نحو متقطع، منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2019، بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، واستمرار الفساد المالي والسياسي. ومنذ مطلع العام الحالي، قررت الحكومة العراقية رفع سعر صرف الدولار من 1200 إلى 1450 ديناراً ضمن حزمة إجراءات اتخذتها لمواجهة الأزمة الاقتصادية، ما تسبب بحدوث ارتفاع ملحوظ في الأسعار. بحسب الإحصائيات التي أصدرتها وزارة العمل الاجتماعية، يبلغ عدد العاطلين من العمل في العراق نحو 1,6 مليون، بفئات مختلفة، بينهم أعداد كبيرة من حملة الشهادات العليا. ووفقاً لإحصائيات أممية، فإنّ أكثر من 45 ألف شخص يتخرجون سنوياً من الجامعات والمعاهد بالعراق، وفي سنة 2019 وحدها كان هناك نحو 50 ألف خريج، وتم تعيين نحو 2000 فقط من هذا العدد. وتشكل هذه المؤشرات تحدياً متواصلاً للسلطات، فيما تستمر مشكلات الطاقة في التمدد، بالتوازي مع أزمة الجفاف.

هل جربت الجوع يوماً؟

مصطفى عبدالسلام

لا يشعر بالجائع إلا جائع مثله، أو شخص جرب الجوع والعطش واكتوت معدته بهما، فالجائع ربما يصل به الأمر إلى حد التعرض للإغماء والسقوط مغشيا عليه بعد أن تخلو معدته تماما من آثار الخبز. ومهما حدثك بعضهم عن الجوع وآلامه وقسوته على النفس والجسد، فلن تشعر به إلا إذا جربته بنفسك، ولن تدرك حجم الألم الذي يعيشه ملايين الفقراء العرب إلا إذا جعت في يوم ما وقرص الجوع معدتك بقوة، وربما لا تأخذ على محمل الجد الروايات والمآسي التي تتحدث عن الجوع في السودان وسورية ومصر واليمن والجزائر والعراق وغيرها إلا إذا جربته بنفسك وجعت في يوم شديد الحرارة طويل الساعات. لا أتحدث هنا عن الجوع الناتج عن الصوم في شهر رمضان، فهذا جوع إرادي ومؤقت ينتهي بموعد الفطور، ولا أتحدث عن الجوع «الفنتازيا» حيث يجوع الأثرياء بهدف الريجيم والتفاخر بالجسد الرشيق، فهؤلاء يجوعون بإراداتهم وفي النهاية يأكلون أشهى الطعام، لكن أتحدث عن الجوع القاهر الناتج عن الفقر المدقع الذي يعاني منه أكثر من 50 مليون عربي قد لا يجدون كسرة الخبز وملعقة أرز. أتحدث عن هؤلاء الذين لا يجدون المال الكافي لشراء أبسط وأرخص أنواع الطعام، عن هؤلاء الذين يغلقون الأبواب على أنفسهم وتحسبهم أغنياء من التعفف رغم أن الجوع ينهش بطونهم الخاوية.

هؤلاء الجياع هم من يستحقون الزكاة والصدقات والتبرعات سواء في رمضان أو غيره من الشهور، ولو صدق أثرياء العرب حقا في تبرعاتهم لما وجدنا جائعا واحدا، خاصة وأن الأرقام تشير إلى أن قيمة هدر الطعام في المنطقة يتجاوز 40 مليون طن سنويا يتم إلقاؤها في صناديق القمامة، وأن الدول العربية تخسر نحو 60 مليار دولار سنويًا بسبب فقدان الأغذية وهدرها وفق منظمة الإسكوا.

في السعودية تقول الأرقام إن هدر الطعام سنويا يتجاوز 40 مليار ريال، ما يعادل 10,7 مليارات دولار، وفق الأرقام الرسمية، وهذا المبلغ كاف لإطعام الجياع والفقراء داخل المملكة. وفي اليمن، هناك 16,2 مليون شخص يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، فهل أموال أثرياء الخليج غير قادرة على ملء بطون هؤلاء الجياع؟ أم أن بعض دول الخليج تعتبر هؤلاء أعداء لا يستحقون الحياة ما داموا يقبعون تحت حكم الحوثيين؟

يتكرر الأمر في دول عربية كثيرة من المتوقع أن يتضور الملايين بها جوعا خلال السنوات المقبلة خاصة مع قفزات أسعار الأغذية وزيادة معدل تصخم الأسعار.

مال وسياسة

مسلسل من اختراق إسرائيل قطاعات عربية استراتيجية

يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تعزيز وجوده في العديد من القطاعات الحيوية في المنطقة العربية، ولا سيما في مجالي الطاقة والمياه

عمّان ـ زيد الدبيسية

يبدو أن الاحتلال الإسرائيلي في طريقه للسيطرة على بعض القطاعات الاستراتيجية في المنطقة العربية من خلال إبرام شراكات على المستويات الثنائية مستغلة المشاكل التي تعانيها بلدان عربية كالأردن من نقص المياه وغيرها. وقد لاقى اتفاق النيّات الذي وقعه كل من الأردن والإمارات وحكومة الاحتلال الإسرائيلي في دبي يوم الإثنين الماضي للتعاون في مجالي الطاقة والمياه اعتراضات شديدة في الشارع الأردني، خاصة بين أوساط أعضاء مجلس النواب الأردني. ويرى النواب أن الاتفاق مخالف للدستور الأردني الذي يشترط عرض وموافقة البرلمان على اتفاقيات كهذه، قبل السير بها وإبرامها، كما دعا الملتقى الوطني الأردني لدعم المقاومة، المواطنين إلى المشاركة في احتجاجات شعبية ضد الاتفاق عبر مسيرة تنطلق من أمام المسجد الحسيني وسط العاصمة الأردنية عمّان، اليوم الجمعة، رفضاً لمذكرة التفاهم التي وقعتها الحكومة الأردنية مع الاحتلال الإسرائيلي تحت عنوان «الماء مقابل الكهرباء». وتزامن الإعلان عن الاتفاق مع ارتفاع مخاطر الأمن المائي في الأردن نتيجة تراجع الهطولات المطرية وارتفاع الطلب على المياه بشكل كبير خلال السنوات الماضية، نتيجة إيواء البلاد أكثر من 1,3 مليون لاجئ سوري، كما جفت ستّة سدود نهائياً.

الاستثمار في المغرب

تتزايد العلاقات الاقتصادية ما بين المغرب وإسرائيل، وسط تحضيرات لمنتدى اقتصادي بين رجال أعمال مغاربة وإسرائيليين في تل أبيب، وستحل بعثة من رجال الأعمال المغاربة يقودها الاتحاد العام للمقاولات، في إسرائيل، بين 12 و15 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وذلك على هامش إطلاق الخطوط الملكية المغربية لخط الجوي الجديد الرابط بين الدار البيضاء وتل أبيب، فيما بحثت الاجتماعات السابقة إطلاق يد الاستثمارات الإسرائيلية في المغرب.

تفاصيل اتفاق المياه والطاقة

ونشرت وزارة المياه والري الأردنية على موقعها الإلكتروني وعلى منصات التواصل الاجتماعي، يوم الثلاثاء الماضي، صورة عن الوثيقة التي جرى التوقيع عليها في دبي بين حكومات الإمارات العربية متحدة والمملكة الأردنية والاحتلال الإسرائيلي بحضور مستشار الرئيس الأميركي لشؤون المناخ جون كيري ووزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة والمبعوث الخاص لدولة الإمارات العربية للتغير المناخي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر.

وقالت الوزارة في بيان إن مضمون الوثيقة هو إعلان نيات بين الدول الثلاث لدراسة جدوى إقامة مشروع لإنتاج الطاقة المتجددة في الأردن، تنفذه شركة إماراتية ومشروع لتحلية المياه لتزويد الأردن بمئتي مليون متر مكعب من البحر الأبيض المتوسط.

وأوضح البيان أنه بموجب الوثيقة تنوي الأطراف الثلاثة القيام باستكشاف الجدوى لكلا المشروعين خلال فترة زمنية تنتهي في الربع الثالث من العام المقبل.

ونصت الوثيقة في البند الأول منها على أن المشروعين مشروطان ببعضهما بعضا بمعنى أنه لن ينفّذ أي مشروع من دون تنفيذ الآخر. ومضمون الوثيقة هو إعلان نيات بين الدول الثلاث لدراسة جدوى إقامة مشروع لإنتاج الطاقة المتجددة في الأردن تنفذه شركة إماراتية ومشروع لتحلية المياه لتزويد الأردن بمئتي مليون متر مكعب من البحر الأبيض المتوسط.

وبموجب الاتفاق سيتم بناء محطة ضخمة للطاقة الشمسية في الصحراء الأردنية لتوليد الكهرباء لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي، وفي المقابل سيتم إنشاء محطة تحلية مياه مخصصة للأردن على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وذلك بدعم وتمويل من دولة الإمارات وبرعاية أميركية.

> احتجاجات مرتقبة اليوم في الأردن ضد التطبيع مع الاحتلال

تهديد قطاعات حيوية

وأجمعت ردات الفعل على الاتفاقية بأنها تشكل تهديدا لمستقبل المنطقة العربية بشكل عام من خلال سعي الاحتلال للاستحواذ على القطاعات الحيوية في المنطقة وفي مقدمتها الطاقة والمياه. وقال النائب صالح العرموطي، إن مجلس النواب فوجئ بإبرام الاتفاقية التي جاءت بشكل غير متوقع داعيا إلى إعادة النظر فيها والتراجع عنها كونها تشكل تهديدا للأردن والمنطقة العربية بشكل عام. وأضاف لـ«العربي الجديد» أن الاستمرار بمشاريع التطبيع الاقتصادي يخدم الاحتلال الذي يرمي بكامل قوته لاختراق المنطقة العربية اقتصادياً والسيطرة على القطاعات الاستراتيجية مشيراً الى أن الاتفاقية مخالفة للدستور ويتوجب موافقة مجلس النواب عليها. وبين أنه سيعمل مع النواب لتشكيل قوة ضغط على الحكومة للتراجع عن الاتفاق الذي ما زال كما قالت الحكومة في مراحله الأولية. وكان النائب، ينال فريحات، قال إن إعلان النيّات الذي وقعه الأردن مع الاحتلال الإسرائيلي يتعارض مع الفقرة (2) من المادة (33) من الدستور الأردني والتي تنص على أن المعاهدات والاتفاقيات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات أو المساس بحقوق الأردنيين العامة أو الخاصة، لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة. وقال فريحات في أسئلة وجهها إلى الحكومة إنه الاتفاق لم يُعرض على مجلس الأمة رغم ما فيه من تحميل لخزانة الدولة من نفقات وما يمسه من حقوق للأردنيين وما يشكله من تهديد لسيادة الوطن ولأمنه المائي. وتساءل فريحات هل قامت الحكومة بدراسة أثر هذا الإعلان على الأمن القومي للأردن وربط احتياجاتنا الاستراتيجية من المياه بيد «عدو» يحتل أرض فلسطين ويضع مخططات علنية لضم المزيد من أراضي الضفة الغربية والغور؟ وذكر الفريحات الحكومة بتصريحات وزير زراعة الكيان الذي هدّد فيها بتعطيش الشعب الأردني رداً على الموقف الرسمي باستعادة أراضي الباقورة والغمر؟

أكبر صفقة تطبيع

وقال الخبير الاقتصادي، مازن مرجي، لـ«العربي الجديد» إن هذه ربما تكون أكبر صفقة تطبيع يتوصل إليها الاحتلال الإسرائيلي إذا استكملت، خاصة أنها تضم أكثر من طرف عربي وتعطيه القوة لمزيد من المشاريع الاستراتيجية الأخرى مع البلدان في المنطقة. وأضاف أن هذا يدخل في إطار سعي الاحتلال للسيطرة على مقدرات العرب وثرواتهم ورهن المشاريع الاستراتيجية لمصلحته.

وقال الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، مراد العضايلة، إن الاتفاقية تعتبر اعتداءً صارخاً على السيادة الأردنية ورهنا للقطاعات الحيوية بيد الاحتلال وخروجا عن موقف الشعب الأردني الرافض لأشكال التطبيع مع الاحتلال.

وقال الخبير في مجال الطاقة، عامر الشوبكي، إن الاتفاقية تخرج أمن الطاقة والمياه من يد الأردن لصالح الاحتلال الإسرائيلي، مما يشكل خطرا على الأردن والمخطط من وراء هذه الاتفاقية أن يصبح الاحتلال مركزاً للشرق الأوسط في مجال الطاقة والمياه والتجارة. من جانبه، قال منسق حملة «غاز الأردن احتلال»، هشام البستنجي، إن الاتفاقية تعني تحكم الاحتلال بمستقبل الأردنيين في القطاعات الحيوية والتي تشمل الكهرباء والغاز والمياه وسيطرة الكيان على المنطقة العربية برمتها عبر مشاريع استراتيجية كبرى.

وتقوم الاتفاقية على تزويد الأردن بكميات كبيرة تصل إلى 200 مليون متر مكعب من المياه سنويا مقابل تزويد الكيان المحتل بالكهرباء من خلال إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية تقام في الصحراء الأردنية.

ونصت الوثيقة في البند الأول منها على أن المشروعين مشروطان ببعضهما بعضا بمعنى أنه لن ينفذ أي مشروع من دون تنفيذ الآخر. ووقع الأردن اتفاقية مع إسرائيل لشراء 50 مليون متر مكعب مياه من تل أبيب، تمثل كمية إضافية لما هو منصوص عليه في اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين عام 1994. وبدأ الأردن باستيراد الغاز من الاحتلال الإسرائيلي بموجب اتفاق عارضه مجلس النواب والقوى السياسية والشعبية كافة وذلك بقيمة تصل الى 15 مليار دولار.

تصدير الغاز إلى مصر

وكان الاحتلال الإسرائيلي قد وقع اتفاقا لتصدير الغاز إلى مصر من أجل تعزيز وجوده في قطاع الطاقة بالمنطقة العربية. وزادت قيمة الصفقة الإجمالية عن 20 مليار دولار ولمدة 10 سنوات. وقالت وزارة الطاقة الإسرائيلية، مؤخراً، إن إسرائيل تدرس مد خط أنابيب بري جديد إلى مصر لزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي للقاهرة بسرعة، وسيربط الخط شبكتي الغاز الطبيعي المصرية والإسرائيلية عن طريق شمال شبه جزيرة سيناء. وفي فبراير/شباط الماضي، قام وزير البترول المصري طارق الملا، بزيارة إلى إسرائيل التقى خلالها وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز، واتفقا على مد خط أنابيب لربط حقل ليفياثان الإسرائيلي البحري للغاز الطبيعي بمحطات الإسالة في شمال مصر. وبموجب اتفاق مصري إسرائيلي، تشتري شركة «دولفينوس القابضة» الخاصة في مصر نحو 85 مليار متر مكعب من الغاز، بقيمة إجمالية 19,5 مليار دولار من حقلي ليفياثان وتمار على مدى 15 عاماً. ويجري توريد الغاز عن طريق خط أنابيب تحت المياه يربط الأراضي المحتلة وشبه جزيرة سيناء.

مظاهرة سابقة في الأردن ضد التطبيع الاقتصادي مع الاحتلال (الأناضول)

تقرير

وعود اقتصادية في صلب الحملات الرئاسية الليبية

يطلق عدد كبير من المرشحين للانتخابات الرئاسية الليبية الوعود المعيشية للتسويق لأنفسهم، فيما تغيب البرامج الاقتصادية المتكاملة

طرابلس ـ أحمد الخميسي

أطلق المرشحون في سباق الانتخابات الرئاسية في ليبيا المزمع إقامتها في 24 ديسمبر/ كانون الأول، شعارات تدور حول تحسين الأوضاع المعيشية وخفض الأسعار ومكافحة الفساد عبر حملات الدعاية السياسية والحزبية. وركز عدد من المرشحين على تحسين سعر صرف الدينار ومكافحة الاحتكار. واعتبر محللون وخبراء في الاقتصاد أنها شعارات لكسب الناخبين من دون وجود برامج أو رؤية لمشاريع معينة مطروحة أمام عامة الناس. واعتمدت المفوضية العليا للانتخابات القائمة الأولية لمرشحي الانتخابات الرئاسية، وتضمنت 73 مرشحاً من أصل 98 مرشحاً.

وقال المحلل الاقتصادي أبوبكر الهادي لـ«العربي الجديد» إنه «لا يوجد مشروع إصلاح حقيقي حتى الآن لمعالجة التشوهات في الاقتصاد، وكلها خطابات شعبوية من دون أرقام أو مؤشرات يمكن التحدث عنها أو تصنيفها». وأوضح أن ما ذكر خلال كلمات المرشحين في المفوضية أو عبر القنوات الفضائية غالبيته كلام غير دقيق ولا توجد أي خطط لرفع القوة الشرائية للدينار وتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد. وأكد خبير التخطيط عيسى التويجر في حديث لـ«العربي الجديد» أنه لا توجد رؤية استراتيجية للمرشحين للرئاسة ولا حتى أهداف ولا خطط للخروج من الوضع الاقتصادي الحالي.

من جانبه، رأى أستاذ الاقتصاد في الجامعات الليبية عبد الحكيم عامر غيث أن الاقتصاد يتم اتخاذه كشعار سياسي لغرض خداع الناس بوعود غير حقيقية في مسعى لكسب القاعدة الشعبية. وأشار إلى أن هناك وعودا غير قابلة للتطبيق وأنها عبارة عن شعارات وخطب شعبوية فقط، منها وعود أحد المرشحين بعودة الدينار للسعر السابق 1,25 دينار مقابل الدولار، وكذلك عودة الدعم السلعي.

ومن جهة أخرى، اعتبر الباحث الاقتصادي وئام المصراتي أن الانتخابات هي الأمل الوحيد من أجل تغيير الطبقة الحاكمة منذ عشر سنوات والانتخابات الرئاسية هي الأولى في تاريخ ليبيا. وأوضح في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن الاقتصاد يحتاج إلى استقرار سياسي أولا، ومن ثمة معالجة الوضع الاقتصادي بالبلاد، وأما بخصوص الحملات الانتخابية فبعضها يصدق والآخر كلام طائر في الهواء.

وطالب المواطن ويسام الخويلدي في حديث مع «العربي الجديد» بمعالجة موضوع صرف رواتب في موعدها وتوفير سيولة بالمصارف وخفض الأسعار وتوفير الكهرباء والبنزين. كما بين عبد السلام الرقيعي من بلدية جنزور غرب طرابلس، أن المواطن يعي جيدا الحملات الشعبوية التي يقوم بها البعض لكن الخيارات سوف تكون مطروحة للمناظرات ومن ستكون حجته قوية سيحاز الأصوات. ولفت عبد الله الزروق من سبها إلى أن تعدد المرشحين والوعود التي أطلقها البعض حول الأوضاع الاقتصادية تعتبر ظاهرة صحية. وقدر البنك الدولي بأن 53% من سكان ليبيا يعيشون تحت خط الفقر، وأن ليبيا تواجه أسوأ أزماتها المالية. كما أن هناك 200 ألف عائلة بحاجة إلى مساعدات إنسانية وفقا لبيانات مركز الدراسات الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية. وبحسب توقعات للصندوق النقد الدولي فإن مؤشرات التضخم بنهاية عام 2021 ستكون 15,11%. وحدد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي سعر صرف موحد جديد في أنحاء البلاد عند 4,48 دنانير للدولار الأميركي الواحد بدلا من السعر القديم 1,4 دينار، بتخفيض قيمة العملة بـ 70 في المائة.

تحضيرات للانتخابات الرئاسية في ليبيا (محمود تركية/ فرانس برس)

بروفايل

«لينتصر الأمل على الخوف». هذا ما قاله مرشح اليسار، الشاب غابرييل بوريك، للمنافسة على رئاسة تشيلي عندما صوت بمدينة بورتا أرينا في أقصى جنوب البلاد، مضيفاً: «نحن نمثل مسلسل التغيير والتحول القادم». كان بوريك، الذي يعتبر أصغر مرشح للرئاسيات في تاريخ تشيلي، والذي يوجد على رأس تحالف لليسار «Apruebo Dignidad»، قائدا طلابيا منذ الجامعة، وحلم دائما بأن يجعل من بلده « دولة راعية». فاجأ خريج كلية الحقوق، وسائل الإعلام عندما أضحى رئيسا لفيدرالية طلبة تشيلي، غير أن ذلك لم يفاجئ بوريك نفسه، الذي لم يفقد الاتصال عبر حركته Creando Izquierda، مع المدن والقرى الصغيرة.

انخرط بوريك الذي أضحى نائبا برلمانيا منذ 2014، في الحركة النقابية الطلابية، التي قادها منذ 2011، من أجل الحصول على مجانية التعليم، ودعم الحركات الاحتجاجية في 2019 و2020، ودعم عمل دستور جديد يراد منه وضع حد لإرث بينوشيه. يعتبر أن الديمقراطية التي نشأ فيها لم تغير النموذج الاقتصادي المعمّ في الليبرالية، الذي أرساه الديكتاتور أوغستو بينوشيه، الذي حكم البلاد بين 1973 و1990 بعد الانقلاب على سالفادور الليندي.

تخلى عن أسلوب الطالب الثائر، وتحول إلى سياسي ميال للتوافق، غير أن منتقديه أخذوا عليه ضعف تجربته وقربه من الشيوعيين، الذين يعتبرون طرفا في التحالف الذي يقوده. استحضر في حملته رمزية الرئيس السابق، سلفادور الليندي، في الوقت نفسه، الذي اتخذ مسافة مع اليسار الراديكالي، هو الذي انتقده بسبب لجوئه إلى التهدئة بعد احتجاجات

(Getty)

غابرييل بوريك

مصطفى قماس

سيخوض مرشح اليسار والقبادي الطلابي السابق، الشاب غابرييل بوريك، الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في تشيلي، حيث سيتنافس مع خوصي أنطونيو كاست، مرشح اليمين المتطرف، بعدما أسفرت انتخابات الأحد الماضي عن تقدمهما على المنافسين الآخرين.

وأعلنت مصلحة الانتخابات بعد فرز الأصوات المعبر عنها، عن حصول كاست البالغ من العمر 55 عاما على 27,95 في المائة من الأصوات وبوريك البالغ من العمر 35 عاما على 25,71 في المائة من الأصوات. «لينتصر الأمل على الخوف». هذا ما قاله بوريك، عندما صوت بمدينة بورتا أرينا في أقصى جنوب البلاد، مضيفا: «نحن نمثل مسلسل التغيير والتحول القادم». كان بوريك، الذي يعتبر أصغر مرشح للرئاسيات في تاريخ تشيلي، والذي يوجد على رأس تحالف لليسار «Apruebo Dignidad»، قائدا طلابيا منذ الجامعة، وحلم دائما بأن يجعل من بلده « دولة راعية». فاجأ خريج كلية الحقوق، وسائل الإعلام عندما أضحى رئيسا لفيدرالية طلبة تشيلي، غير أن ذلك لم يفاجئ بوريك نفسه، الذي لم يفقد الاتصال عبر حركته Creando Izquierda، مع المدن والقرى الصغيرة.

انخرط بوريك الذي أضحى نائبا برلمانيا منذ 2014، في الحركة النقابية الطلابية، التي قادها منذ 2011، من أجل الحصول على مجانية التعليم، ودعم الحركات الاحتجاجية في 2019 و2020، ودعم عمل دستور جديد يراد منه وضع حد لإرث بينوشيه. يعتبر أن الديمقراطية التي نشأ فيها لم تغير النموذج الاقتصادي المعمّ في الليبرالية، الذي أرساه الديكتاتور أوغستو بينوشيه، الذي حكم البلاد بين 1973 و1990 بعد الانقلاب على سالفادور الليندي.

تخلى عن أسلوب الطالب الثائر، وتحول إلى سياسي ميال للتوافق، غير أن منتقديه أخذوا عليه ضعف تجربته وقربه من الشيوعيين، الذين يعتبرون طرفا في التحالف الذي يقوده. استحضر في حملته رمزية الرئيس السابق، سلفادور الليندي، في الوقت نفسه، الذي اتخذ مسافة مع اليسار الراديكالي، هو الذي انتقده بسبب لجوئه إلى التهدئة بعد احتجاجات 2019، دون أن يتخلى عن حضوره القوي على الأرض. بعد في حال انتخب رئيسا لبلده، في الدور الثاني، بأن «يضمن دولة راعية كي يتمتع كل واحد بحقوقه، مهما كان المال الذي يتوفر عليه». وكان مراقبون ذهبوا إلى أن بوريك، سيستفيد من تطلع عدد من الشباب إلى العدالة الاجتماعية وإصلاح النظام الخاص للمعاشات وحضور قوي للدولة في قطاعي الصحة والتعليم. لم يخف نيته العودة عن خصخصة الخدمات العمومية التي تمت في عهد نظام أوغستو بينوشيه، حيث أكد على وضع حد لنظام المعاشات الخاص، ووضع حد لتجارة الصحة، وبناء نظام لا يقضي على الفقراء. سعى إلى تجسيد مطالب الحركة الاجتماعية التي عرفتها تشيلي في أكتوبر 2019، الذي أفضى إلى تنظيم انتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية الرامية إلى صياغة دستور جديد يطوي صفحة الدستور الموروث عن نظام بينوشيه. وينتظر أن يصاغ الدستور وينظم استفتاء حوله في العام المقبل. ذلك دستور يُرتقب أن يستجيب لمطالب الحركة الاجتماعية التي رأت في دستور نظام بينوشي مكرسا لهيمنة القطاع الخاص في جميع القطاعات، خاصة التعليم والصحة ونظام المعاشات وتعويضه بنظام عمومي. التزم بالدفاع عن العدالة الاجتماعية في بلد يملك فيه 1 في المائة من الأثرياء 26,5 في المائة من الثروة الوطنية السنوية، حسب اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية والكاريبي في عام 2018. يعد بوريك بسن ضريبة تصاعدية بالنسبة للأكثر ثراء والشركات ويلتزم بالاستثمار ضد الاحترار المناخي، وزيادة الحد الأدنى للأجور وتقليص أسبوع العمل إلى أربعين ساعة.

وقد شكل بوريك المنقيض لمنافسه القوي خوصي أنطونيو كاست، الذي يشبه بالرئيس البرازيلي جايير بولسونارو. فقد سطع نجم ذلك الشاب في الساحة السياسية بعد الاحتجاجات الاجتماعية الحاشدة التي عرفها البلد في عام 2019. وبينما يجسد كاست تطلعات اليمين المحافظ، الذي يشده الحنين لفترة أوغستو بينوشيه، يمثل بوريك رغبة الفقراء ضد توجه كاست، الذي يتغذى خطابه على الخوف من العنف والجريمة وانتشار البطالة.

أخبار

أزمة الليرة اللبنانية

تراجعت العملة اللبنانية إلى مستوى منخفض جديد مقابل الدولار الخميس، وسط حالة من الشلل بالحكومة مع تفاقم الانهيار المالي في البلاد، وتفاقم الأزمات المعيشية. فقد قال عدد من صرافي العملات في بيروت إن الليرة بلغت حوالي 24200 للدولار، متراجعة لما دون أدنى مستوى على الإطلاق عند حوالي 24 ألفا المسجل في يوليو/ تموز. فقدت العملة الآن أكثر من 93 في المائة من قيمتها منذ صيف 2019 عندما بدأت الانفصال عن سعر الصرف البالغ 1500 ليرة

للدولار الذي كانت مربوطة عنده منذ 1997. ويئن لبنان تحت وطأة انهيار اقتصادي وصفه البنك الدولي بأنه أحد أسوأ حالات الكساد في التاريخ الحديث. وتعود الأزمة إلى حد كبير لعقود من الفساد وسوء الإدارة من النخب السياسية، شكل لبنان حكومة جديدة في سبتمبر/ أيلول برئاسة السياسي المخضرم نجيب ميقاتي، من أهدافها التفاوض على برنامج صندوق النقد الدولي الذي يُنظر إليه على أنه هام للإفراج عن مساعدات دولية لوقف الأزمة.

160 صفقة خصخصة في السعودية

قال وزير المالية السعودي محمد الجدعان الخميس إن المملكة تعكف على إعداد 160 صفقة خصخصة وتنوي الإعلان عن المزيد من هذه العمليات العام المقبل. وشرح الوزير في منتدى مالي بالرياض إن خطط خصخصة مؤسسات في قطاعي التعليم واللوجيستيات ماضية في طريقها. وفي وقت سابق من العام الجاري علقت المملكة خصخصة محطة رأس الخير لتحلية المياه وتوليد الكهرباء، وهي واحدة من عدد من الأصول المملوكة للدولة التي استهدفت الحكومة بيعها لتقليل الضغط على إنفاق رأس المال وتنويع الإيرادات دون الاعتماد على النفط.

إقرار الموازنة الجزائرية

أيد مجلس الأمة الجزائري (الغرفة الثانية للبرلمان) بالأغلبية، الخميس، مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2022. جاء ذلك في جلسة تصويت علنية حضرها رئيس المجلس صالح قوجيل، ورئيس الوزراء، أيمن بن عبد الرحمن. وحظي المشروع بتأييد 109 أصوات من أصل 144، العدد الإجمالي لأعضاء الغرفة الثانية للبرلمان، فيما لم يعارضه أي صوت، بحسب قوجيل، في حين تغيب بقية الأعضاء. وخصص قانون الموازنة العامة للسنة المقبلة 15 مليار دولار للدعم الاجتماعي (المواد الغذائية واسعة الاستهلاك والوقود والصحة والسكن وفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والأسر منخفضة الدخل). ووفق رئيس الوزراء، سيتم إعداد قوائم للمواطنين مستحقي الدعم للاستفادة منه مباشرة في شكل إعانات مالية. وتوقع قانون الموازنة العامة للسنة المقبلة عجزا يفوق 31 مليار دولار (أكثر من 4100 مليار دينار)، كما أقر منحة للعاطلين عن العمل لأول مرة.

الاقتصاد الدائري في تركيا

تعمل السلطات التركية على تعزيز الاقتصاد الدائري ضمن أحد المحاور الرئيسة لخطط تركيا نحو التحول الأخضر، عبر إعادة تدوير بعض السلع والمخلفات، بدلا من التخلص منها بطرق تضر المناخ. ووفق جمعية إعادة التدوير التركية، فإن الاهتمام بقضايا إعادة التدوير في تركيا اكتسب زخما خاصا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الموافقة على اتفاق باريس للمناخ. وشهدت تركيا مؤخرا ارتفاعا في معدلات إعادة التدوير من 13 في المائة إلى 22,4 في المائة. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات الاستفادة من عملية إعادة التدوير خلال المرحلة المقبلة.

مال وناس

معيشة السودانيين متعثرة: توقف عجلة الإنتاج

الخرطوم ـ عاصم إسماعيل

تُطبق الأزمة المعيشية الخناق على السودانيين. عجلة الإنتاج شبه متوقفة، والطلب على السلع غير الضرورية قليل، ومعظم المصانع بدأت تغلق أبوابها مشيرة بذلك عدداً كبيراً من العاملين فيها، في وقت تشهد فيه البلاد تطورات سياسية وأمنية يومية تلقي بثقلها على مصادر رزق السودانيين. إذ لا تزال أسعار السلع تزداد ارتفاعاً يوماً بعد يوم، في وقت تتصاعد نفقات الأسر على بند الطعام، أما التجار فيواجهون الغلاء بإغلاق أبواب المتاجر أو تخفيض المعروض السلعي إلى حد الشح. ويلقت الخبراء إلى أن الأوضاع لا تزال قائمة بالنسبة للمواطن، حيث لا توجد حكومة فعلية تباشر مهامها بصورة كاملة مع تجدد الأزمات واتساع رقعة التحديات السياسية، الأمر الذي يشير إلى عدم استقرار الأوضاع في البلاد، ما يلقي بأعباء جديدة على معيشة المواطن.

يقول المواطن محمد بابكر التوم لـ«العربي الجديد» إن كل محاولاته فشلت بتوفير العيش الكريم لأسرته نتيجة لتوقف الأعمال. محمد يعمل في مجال السباكة بوفر قوت يومه لأطفاله الثلاثة، لكنه يلفت إلى أن الأزمات الاقتصادية اشتدت وتوقفت معها الأعمال «واصبحنا بلا مدخول تقريباً، خاصة أن أطفالي في المدرسة ويحتاجون الى مصروف يومي نحو 200 جنيه». ويضيف: «قمنا بعرض بعض أغراض المنزل للبيع، ولكن لم نجد من يشتريها، نظراً للظروف الصعبة التي تمر على جميع الأسر السودانية».

المواطنة ست النفر إبراهيم التي تعمل في مصنع للعطور في مدينة أم درمان تشرح لـ«العربي الجديد»: «أعيل أسرة مكونة من خمسة أبناء نتيجة وفاة والدهم، وأصبحت أعمل في مصنع العطور إلى أن تم الاستغناء عني بحجة الركود في السوق وعدم وجود إقبال على العطور في الوقت الراهن». وتضيف: «هذا ضاعف من المعاناة اليومية التي نعيشها خاصة أنني كنت أتقاضى 700 جنيه في اليوم الواحد رغم أنها لا تلبي حاجات أسرتي ولكنها أفضل من لا شيء».

ويقول عبد الحكم أبوك الذي كان يعمل في وظيفة بأجدى المؤسسات: «تركت الشغل مجبرا لأن راتب 7 آلاف جنيه لا يغطي تكلفة المواصلات». فيما يشكو أصحاب الشركات بعد تراجع الطلب على منتجاتهم مثل الألبان والمياه الغازية والبسكويت. ويقول صاحب شركة (فضل حجب اسمه)، إنه لا توجد ضرورة للاستمرار في ظل هذه الأوضاع غير الواضحة وسط ارتفاع تكلفة الإنتاج. خلال أسبوعين فقط تراجع الطلب على المنتجات بنسبة 40 في المائة، وهذه بالتأكيد خسارة لا تعيننا في تغطية فواتير الكهرباء والمياه والوقود والرواتب».

بدوره، يلفت المختص في علم الاجتماع التوم إسماعيل لـ«العربي الجديد» إلى أن المسؤولية المجتمعية أصبحت منعدمة «كل شخص يفكر في العلاج لوحده». ويؤكد «أن نتائج الأوضاع الحالية غير معروفة العواقب وربما تظهر تداعيات سلبية أكثر قتامة إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه، فالأسواق بلا رقيب أو حسيب، ويوجد توقعات بانفلات مجتمعي وأمني خطير ربما ينسف ما تبقى من روابط أسرية لأن الحلول الفردية غير مأمونة». ولذا فإن انشغال السياسيين بـ«لعبة الكراسي»، كما سماها، إفرازاتها بالتأكيد سالبة على المعيشة. الاقتصادي أحمد عز الدين لا يرى حلولاً في الأفق ما لم يتوافق الجميع على كيفية إدارة دفة البلاد خلال المرحلة المقبلة وينظر إلى المستقبل بأنه قاتم في ظل ضياع السودان بين المحاور المختلفة. ويقول: «لا حلول إلا بوضع خارطة طريق تفعل الموارد المحلية، لأن النتيجة الحالية تحوم ما بين البطالة والفقر، وهي إفرازات حكومية بامتياز شهدت من خلالها هجرة الشباب من مناطق الإنتاج إلى المدن وتركز الخدمات على قلتها في المدن الكبيرة». ويشرح لـ «العربي الجديد» أنه «فقد السودان موارد كان يمكن أن تخرجه من أزماته الحالية، والنزاع يحمل في جوانبه عمليات فساد كبيرة أهدرت ثروات البلاد، حيث لم يتم توظيف الأموال بطريقة صحيحة، وحتى التهريب اتسعت أبوابه لعدم وجود ضوابط وقانون يلجأ إليه الناس، ولذلك فالصورة الحالية غير مبشرة كما أن نتائجها ستكون عصية على العلاج في المستقبل القريب».

ورغم دخول الانقلاب أسبوعه الثالث إلا أن عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية مازال يلقي بظلال سالبة وآثار نفسية على المواطنين، حيث تمتد الصفوف الطويلة للحصول على الخبز وسط انعدام شبه تام لغاز الطهي مع انفراج جزئي لتوافر الوقود في المحطات.

اقتصاد الناس

الليرة التركية ليست الوحيدة في مسلسل التهاوي الذي أصاب عملتها، فهناك توقعات بأن تواجه عملات الأسواق الناشئة 3 متاعب كبرى خلال العام المقبل بسبب قوة الدولار وارتفاع أسعار المحروقات وصعود التضخم. وبينما تواجه الليرة شبه انهيار، فإن هنالك 4 عملات ستعاني في 2022، من بينها عملة عربية

موسم انهيار العملات

صداع الدولار يتزايد: أجواء قاتمة تنتظر 2022

موسى مهدي

تهاوي الليرة التركية لا يمثل الحالة الأولى في أسواق الصرف العالمية خلال الفترة الماضية، ولن تكون الأخيرة، فقد سبق انهيار العملة التركية انهيارات في عملات عربية وعالمية أخرى في مقدمتها الليرة اللبنانية والليرة السورية والريال اليمني والجنيه السوداني، وأخيرا الدينار الجزائري، وقبلها الجنيه المصري الذي تهاوى في أواخر 2016 عقب تعويمه كشرط من صندوق النقد الدولي لاقتراض 12 مليار دولار. وواكبت تهاوي تلك العملات قفزات في أسعار السلع والخدمات وتآكل للمدخرات وزيادة في معدلات التضخم والبطالة والفقر. وبينما يدخل العالم دورة اقتصادية جديدة في العام المقبل ترتفع فيها أسعار الفائدة المصرفية وأسعار الطاقة ومعدلات التضخم، تتوقع بنوك استثمار ومؤسسات مالية عالمية أن تواجه العديد من الدول أزمات اقتصادية وتزايد مخاطر انهيار عملات الاقتصادات الناشئة. ووفق مصارف استثمارية فإن الليرة التركية التي خسرت خلال العام الجاري نحو 45% من قيمتها لن تكون العملة الوحيدة التي ستعاني، ولكن العديد من عملات الاقتصادات الناشئة الأخرى ستواجه مخاطر الانهيار، خاصة تلك الصادرة في الدول التي تعتمد كلية على الخارج من حيث استيراد الغذاء والطاقة، واستدانت بكثافة عبر السندات الدولارية منذ بداية جائحة كورونا.

في هذا الشأن يقول مصرف نومورا الياباني، إن هنالك أربع عملات من عملات الدول النامية ستواجه أزمة خلال الفترة المقبلة، من بينها العملة المصرية. وحسب تحليل المصرف فإن هذه العملات هي، الجنيه المصري والليو الروماني والبيسو المكسيكي الذي تراجع سعر صرفه هذا الأسبوع إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار في 8 شهور والروبية السيريلانكية.

وبحسب مصرف نومورا، فإن ارتفاع الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وتراجع حجم الاحتياط الأجنبي كنسبة من الواردات ستكون من أهم محددات قوة العملات في العام المقبل 2022 الذي بات من المتوقع أن يرتفع فيه سعر صرف الدولار عقب زيادة سعر الفائدة عليه، وربما تعيش الأسواق الناشئة فيه أزمة سيولة دولارية مع ارتفاع كلفة الاقتراض.

ويرى المستثمر الأميركي مارك مابيوس في تعليقات لقناة «سي إن بي سي» الأميركية، أن «جميع الدول الناشئة التي لديها مديونية مرتفعة بالدولار ستواجه عملاتها أزمة في سوق الصرف خلال العام المقبل». ولا يستبعد مابيوس أن تمتد أزمة الليرة التركية إلى العملات الناشئة الأخرى.

وفي ذات الصدد، لاحظ البنك الدولي في تحليل في سبتمبر/ أيلول الماضي أن ديون الاقتصادات الناشئة والنامية ارتفعت في المتوسط بنسبة 30% خلال العام الجاري، وهو ما يعني أن الدول الناشئة وشركاتها ستحتاج إلى مزيد من الدولارات لتلبية خدمة ديونها وتسديد فواتير الطاقة المستوردة. وحتى الآن تتركز الأنظار على الليرة التركية بسبب ثقلها في تجارة الصرف العالمي وحجم الاقتصاد التركي ونفوذ تركيا داخل مجموعة العشرين وتأثيرها الجيوسياسي. وربما تكون الليرة التركية أفضل حالاً في العام المقبل بسبب الترتيبات الخاصة التي نفذها البنك المركزي التركي عبر «مقايضات العملة» مع عدة دول، وقوة الصادرات التركية، وربما عودة السياحة التي تعد من مصادر العملات الصعبة في تركيا، إضافة إلى اكتشافات البترولي والغاز والذهب الأخيرة.

ووفق محللين، فإن تراجع سعر صرف الليرة ساهم في ارتفاع الصادرات التركية التي من المتوقع تجاوز قيمتها 220 مليار دولار خلال العام الجاري، وربما سيساهم ذلك في المستقبل في جذب المزيد من السياح الأجانب والاستثمارات للبلاد. ولكن يرى خبراء أن أزمة تركيا تتمثل في ارتفاع حجم ديونها قصيرة الأجل، خاصة الديون الدولارية وديون اليورو في وقت تتجه فيه الولايات المتحدة نحو زيادة معدل الفائدة على الدولار. ولكن هنالك العديد من عملات الدول الناشئة التي لا يتوفر لها الدعم المتوافر للعملة التركية خاصة من إيرادات الصادرات القوية.

في هذا الشأن، يرى محللون أن عملات الدول الناشئة ستواجه ثلاثة عوامل رئيسية تهدد استقرارها خلال العام المقبل، وربما تقود إلى اضطرابات سياسية واحتجاجات شعبية، وهذه العوامل هي، رفع سعر الفائدة الأميركية، وبالتالي زيادة قوة الدولار، والعامل الثاني، ارتفاع أسعار النفط والغاز، وبالتالي أسعار المحروقات والمشتقات البترولية وتداعياتها على الدول المستوردة، والعامل الثالث ارتفاع معدل التضخم وغلاء السلع والمواد الغذائية، وهي كلها عوامل تضغط على عملات الأسواق الناشئة بما فيها عملات دول جنوب شرق آسيا والهند وجنوب أفريقيا وأميركا اللاتينية.

على صعيد قوة الدولار، ترى الزميلة بمدرسة كينيدي للدراسات الاقتصادية بجامعة هارفارد، البروفسورة ميغان غرين، أن «الدولار خلافاً لتوقعات الخبراء بتراجعه سيرتفع أكثر في العام المقبل». وتقول غرين في تحليل بصحيفة « فايننشيال تايمز»، إن الاقتصاد الأميركي ربما ينمو خلال العام الجاري بنسبة 8%. وهو ما سيدفع المستثمرين الأجانب لوضع أموالهم في الأسواق الأميركية بحثاً عن العائد الدولاري وخفض مخاطر الاستثمار في الأسواق الناشئة. وفي ذات الصدد، يتوقع محللون هروب الدولارات من الأسواق الناشئة إلى الولايات المتحدة، وبالتالي ربما ينشأ عن ذلك نقص كبير في الدولارات بالأسواق الناشئة والنامية مثلما حدث في العام الماضي. ومن المتوقع أن تضاعف قوة الدولار المتوقعة من متاعب الاقتصادات الناشئة، لأن الدولار القوي سيرفع من خدمة الدين الخارجي بالنسبة للحكومات والشركات، خاصة خدمة الدين التي أخذت بالدولار أو ما يطلق عليه « سندات اليورو بوند».

وفي أولى علامات هجرة المستثمرين نحو السوق الأميركي تراجعت مؤشرات أسواق المال في آسيا أمس بينما سرت أنباء عن توجه مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) نحو رفع سعر الفائدة على الدولار. وأوصى مسؤولون في محضر الاجتماع الأخير لمجلس الاحتياط الفيدرالي، يوم الأربعاء، أن تكون لجنة السوق المفتوحة مستعدة لتعديل وتيرة مشتريات الأصول ورفع معدل الفائدة في وقت أقرب من التوقعات الحالية، إذا استمر التضخم في التسارع ». وعادة ما تقود الفائدة المرتفعة إلى زيادة قوة الدولار. على صعيد ارتفاع أسعار المحروقات من مشتقات النفط والغاز الطبيعي، يتوقع خبراء أن تضاعف الأسعار المرتفعة من العجز في ميزان الحساب الجاري وتضغط هذه الدول لصرف المزيد من الرصيد الدولاري ببنوكها المركزية لتغطية فواتير المحروقات والمواد الغذائية، وبالتالي لن تكون قادرة على الدفاع عن عملاتها الوطنية أمام المضاربات التي ستجريها المصارف الاستثمارية الغربية بهدف الربح.

وفي شأن ارتفاع التضخم الذي بلغ 6% في الولايات المتحدة، وهو أعلى مستوى له منذ 30 عاماً، يرى مصرف «جي بي مورغان» الأميركي أن التضخم سيرتفع في الأسواق الناشئة خلال العام المقبل، وسيكون الصداع الرئيسي لعدد من الحكومات الناشئة المستوردة للغذاء والطاقة.

عربياً، فقد تهاوت العديد من عملات دول المنطقة خاصة في ظل تفشي وباء كورونا والنقص الحاد في الإيرادات الدولارية، وما صاحب ذلك من تهاو في أسعار النفط والغاز والإيرادات البترولية، وشهدت العديد من العملات العربية تراجعاً حاداً في سعر صرفها أمام العملات الأجنبية وبصفة خاصة أمام الدولار خلال العام الحالي، الأمر الذي زاد من متاعب المواطن وتسبب في غلاء المعيشة. أبرز مثال ما حدث للليرة اللبنانية التي تراجع سعرها أمام الدولار بشكل كبير خلال العام الجاري امتداداً لمسار التدهور المستمر منذ العام الماضي. وتخطى سعر الدولار عتبة 24200 ليرة وفقاً لما نقلته وكالة «رويترز» أمس الخميس عن عدد من الصرافين. بينما بلغ سعر الصرف بداية العام الجاري في السوق الموازية نحو 8300 ليرة للشراء و8400 ليرة للبيع، لكل دولار.

خسرت الليرة التركية خلال العام الجاري نحو 45% من قيمتها (أومينيا تزهان غوكسون/Getty)

تراجع هامشي للدولار

انخفض الدولار هامشيا خلال تعاملات أمس الخميس، ليبتعد عن أعلى مستوى له في 16 شهرا، بعد صدور محضر اجتماع الاحتياط الفيدرالي وتصاعد التوقعات حول تعديل وتيرة مشتريات الأصول في ظل استمرار ضغوط الأسعار. ووفقًا لمحضر اجتماع البنك المنعقد في بداية نوفمبر، فإن عددًا من صانعي السياسة النقدية كانوا أكثر تقبلا لإمكانية الإسراع في عملية تقليص مشتريات الأصول، بل ورفع الفائدة في وقت أقرب من المتوقع.

الدول الناشئة قد تعاني من شح الدولارات بسبب هرولة المستثمرين نحو «وول ستريت»

أزمة الطاقة تؤرق الحكومة الأميركية

نيويورك ـ العربي الجديد

لا تزال أسعار المشتقات البترولية والغاز تواصل ارتفاعها وتؤرق الحكومة الأميركية التي تواجه ارتفاعاً غير مسبوق في معدل التضخم ومنذ 30 عاماً، حسب بيانات مصلحة العمل الأميركية الأخيرة.

وحسب رويترز، استقرت العقود الأميركية للغاز عند أعلى مستوى في أكثر من أسبوع في تعاملات الخميس، بعدما كشفت بيانات المخزونات الأميركية تراجعها الأسبوع الماضي. ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية الصادرة الأربعاء، تراجعت مخزونات الغاز بنحو 21 مليار قدم مكعبة في الأسبوع المنتهي في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني. وأكد محللون في تصريحات لـ«رويترز» أن مخزونات الغاز لدى الولايات المتحدة أقل بنحو 2% من المعدل الطبيعي لهذه الفترة من العام، فيما المخزونات في أوروبا أقل 17%. وعلى صعيد التداولات، استقرت عقود الغاز الأميركية تسليم ديسمبر عند 5,07 لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بعد ارتفاعها بنسبة 2% إلى 5,068 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عند تسوية تعاملات الأربعاء، وهو أعلى إغلاق منذ 16 نوفمبر الجاري. وعلى صعيد المحروقات ارتفعت أسعار البنزين في محطات الوقود الأميركية قبل عطلة عيد الشكر لأعلى مستوى في 9 سنوات، مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

ازدحام على محطات الوقود في ولاية فلوريدا (Getty)

توقعات بزيادة عائد الدولار 3 مرات

(Getty)

واشنطن ـ العربي الجديد

توقع المحللون لدى مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي الخميس أن يضاعف مجلس الاحتياطي الفيدرالي « البنك المركزي الأميركي» وتيرة تقليص برنامج مشتريات سندات الخزانة لتصبح 30 مليار دولار شهريًا اعتبارًا من شهر يناير/كانون الثاني المقبل، على أن يتم إنهاء البرنامج بحلول منتصف شهر مارس/آذار 2022.

كما توقع البنك الاستثماري في مذكرة نقلتها وكالة «رويترز» رفع الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة على الدولار ثلاث مرات في العام المقبل 2022 اعتبارًا من شهر يونيو/حزيران، مقابل توقعات سابقة برفع الفائدة مرتين فقط خلال العام المقبل. وأوضح المحللون بقيادة، جان هانزوس، أن انفتاح أعضاء الاحتياطي الفيدرالي على تعديل وتيرة مشتريات السندات يعكس على الأرجح تضخمًا أعلى من المتوقع خلال الشهرين الماضيين وتفاؤل أعضاء البنك المركزي بعدم تأثرت الأسواق المالية بهذا القرار.

جاء ذلك بعدما أظهر محضر اجتماع البنك المركزي في أوائل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري والصادر أول من أمس الأربعاء أن العديد من صانعي السياسة النقدية أصبحوا منفتحين على تسريع تقليص برنامج شراء السندات، كما سيدعمون رفع الفائدة على العملة الأميركية بشكل أسرع إذا استمر التضخم المرتفع والذي قفز لأعلى مستوى منذ 31 عاماً.

تصعيد بين بكين وواشنطن

واشنطن ـ العربي الجديد

تتواصل حروب شركات التقنية بين الولايات المتحدة والصين رغم القمة الافتراضية الأخيرة التي عقدت بين الرئيسين، الأميركي جو بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ. وتتخوف الحكومة الأميركية من سرقة تقنياتها المتقدمة واستخدامها للأغراض العسكرية، كما تتهم بعض شركات التقنية الصينية بأنها تخدم الجيش الصيني، وبالتالي تتواصل عمليات الحظر وتطول القائمة الأميركية السوداء. وفي المقابل تهدد الحكومة الصينية بالرد. وفي أعقاب وضع الحكومة الأميركية عدداً من الشركات الصينية على قائمتها التجارية السوداء، بسبب مخاوف تتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية، قال تشاو لي جيان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في إفادة أمس الخميس، إن الصين ستتخذ كافة الإجراءات الضرورية للدفاع عن شركاتها وتحتفظ بحق الرد بالمثل على عقوبات أميركية.

وكانت الحكومة الأميركية أدرجت 12 شركة صينية في قائمة تجارية سوداء أمس الأربعاء. وحسب رويترز، أعلنت وزارة التجارة الأميركية في بيان، أنه تم إدراج 8 شركات تكنولوجيا صينية في القائمة السوداء لمنع استخدام التكنولوجيا الأميركية في مساعدة الصين على تطوير تطبيقات عسكرية. وشملت الشركات التكنولوجية الصينية المضافة للقائمة السوداء «هانغتشو زونجكي مايكروإلكترونيكس» وهونان جوان»و«نيو إتش 3 سي» وغيرها بسبب دعمها للتحديث العسكري للجيش الصيني. كما أضافت الوزارة الأميركية 16 كياناً وأفرادًا يعملون في الصين وباكستان، بسبب عملهم في البرنامج النووي والصواريخ البالستية في إسلام آباد. وبلغ إجمالي عدد الشركات الصينية التي تمت إضافتها إلى القائمة السوداء الأميركية 27 شركة من الصين واليابان وباكستان وسنغافورة. وكانت وزارة التجارة الأميركية قد فرضت في يوليو/ تموز الماضي عقوبات على 34 شركة وكياناً على خلفية ارتباطها بالجيش الصيني وسياسات الصين تجاه أقلية الإيغور المسلمة، ولتسهيلها تصدير سلع إلى روسيا وإيران. وفرضت العقوبات على تلك الشركات والكيانات «لضلوعها، أو لخطر ضلوعها في أنشطة تتعارض مع السياسة الخارجية ومصالح الأمن القومي للولايات المتحدة»، وفق بيان لوزارة التجارة. يذكر أن الصين أقرت قانوناً جديداً لمواجهة العقوبات الأجنبية، يهدف إلى «حماية» أي فرد أو منظمة صينية في حال قيام دولة ما «باستخدام ذرائع مختلفة أو قوانينها» لاتخاذ إجراءات «تمييزية» ضده، لكن لم يرد اسم أي دولة صراحة في النص.

شركة هواوي أكثر الشركات الصينية التي تعاني من الحظر الأميركي (Getty)

رؤية

كيف تتدارك تركيا أثر تراجع الليرة على مواطنيها؟

أحمد ذكر الله

تتباين التحليلات التي تحاول تفسير التراجعات المستمرة لليرة التركية خاصة أن نسب هذه التراجعات فاقت تراجعات عملات كل دول الاقتصادات الناشئة بلا استثناء، بالإضافة إلى توازي تلك التراجعات مع انتعاش ملحوظ للاقتصاد، وتعاف لمعظم قطاعاته الاقتصادية وفي مقدمتها القطاعات الإنتاجية التي حققت نمواً ملحوظاً في العام الحالي، عوضت به خسائرها جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا. وتركزت التفسيرات حول أسباب تراجع الليرة بهذه النسب الكبيرة حول ثلاثة تفسيرات رئيسية، أولها التفسير التآمري، والذي ينطلق من العداء التاريخي بين الدولة التركية والقوى الاستعمارية السابقة الكبرى، والتي ترفض قطعيا انعتاق الاقتصاد التركي من التبعية للهيمنة العالمية، ليس فقط هروبا من هواجسها القديمة أثناء خضوعها للدولة العثمانية، ولكن أيضا خوفاً من فقدانها سوقا تقليدية خاصة لسلع الصناعات الدفاعية، والتي باتت تركيا على أبواب قفزات نوعية في إنتاجها وتصديرها، مما يهدد ليس فقط بفقدان السوق التركية ولكن أيضاً بفقدان أسواق أخرى استطاعت تركيا اختراقها مؤخراً. ويركز التفسير الثاني حول استهداف الرئيس رجب طيب أردوغان خفض سعر الفائدة والذي تجلى في تصميمه على إقالة محافظي البنك المركزي بصورة متتابعة سعيا للوصول إلى سياسة نقدية تخفض سعر الفائدة، إنعاشاً للاستثمار المحلي وتشغيلا لعناصر الإنتاج العاطلة عن العمل وفي مقدمتها العمالة التي تضررت بشدة جراء فيروس كورونا. ورغم أن انتعاش الاقتصاد استعاد ما يزيد عن مليون فرصة عمل من إجمالي 1.7 مليون فرصة عمل فقدها جراء كورونا، إلا أن الأمر من وجهة نظر الرئيس التركي يتطلب المزيد من شحذ القوى الاستثمارية، وأن خفض سعر الفائدة وحده كفيل بهذه المهمة، وأن الليرة ستعاود استعادة عافيتها تدريجيا مع تصاعد القوى الاستثمارية والإنتاجية. أما التفسير الثالث لتراجعات الليرة فيتركز حول تعمد السلطة خفض سعر الفائدة رغم معدلات التضخم المرتفعة، وهو الأمر الذي ثبت ليس نظريا فقط وإنما بتجربة محافظي البنك المركزي المقالين أنه سيتسبب في المزيد من تراجع سعر الصرف، وبالتالي فإن الإدارة تعي جيدا مغزى توجيه السياسة النقدية نحو خفض سعر الفائدة مع تجاهل ارتفاع معدل التضخم، مما يعني أن انخفاض الليرة متعمد. ويبرر هؤلاء هذا التعمد، بالتغيرات العالمية التي أعقبت انتشار فيروس كورونا والتي ستولد شكلا مستحدثا للعولمة، وعلى الرغم من عدم الاستقرار على طبيعة هذا الاستحداث، إلا أن التغيير بات حتمياً من وجهة نظر القوى الكبرى، وترجيحه الحرب التجارية الصينية الأميركية، علاوة على العديد من الأزمات التي خلفتها كورونا. ومن هنا فإن الدولة التركية ترى أن هذا الاستحداث فرصة ربما لن تتكرر مرة أخرى لخلق موضع ومكانة جديدة لانقين بالطموح التركي المتصاعد. وبالتالي فإن انخفاض الليرة سيعمل على تآكل قدرات الاستهلاك المحلي وتوفير قدر من المنتجات الموجهة للسوق الداخلية وإعادة توجيهها نحو التصدير، بالإضافة إلى تشجيع تشغيل الإنتاج المحلي إلى حدوده القصوى، وهو الأمر الذي رفع تطلعات التصدير إلى ما يزيد عن 210 مليارات دولار في العام الحالي، وبلوغه 300 مليار دولار العام القادم، بعد أن كانت الخطة الرسمية للدولة تستهدف بلوغ 250 مليارا بحلول عام 2024.

إجراءات حكومية

رغم تعدد التفسيرات السابقة، وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة إليها، فإنه من المؤكد أن تراجعات الليرة أصابت جودة حياة المواطن بصفة عامة، وأثرت سلبياً وبشدة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والمتوسطة، والتي مثلت دوما النجاح الأكبر الذي تتباهى به حكومة حزب العدالة والتنمية، وهو الأمر الذي يتطلب تبني الدولة لمجموعة من البرامج والإجراءات التي توقف نزف مستوى المعيشة لمواطنيها. وبالفعل بدأت الدولة التركية بعضا من هذه الإجراءات في الفترة الأخيرة، حيث تعهد الرئيس أردوغان بعدم تحميل المواطن تبعات تزايد أسعار الطاقة عالمياً، وأن الدولة ستتحمل معه بعضاً من هذه التبعات، وفي هذا الإطار التزم باستمرار تقديم الغاز الطبيعي للمواطنين بأسعار مدعومة بنسبة 75%، وبسعر أقل من أي دولة أوروبية أخرى. كما وعد الرئيس المواطنين بأنّ الدّولة لن تتخلّى عن توازن المؤسسات العاملة في قطاع الطاقة، ولن تتسبب في معاناة العائلات، وقرر خصما بنسبة 2,7% على حصّة استهلاك الكهرباء، كما قرّرت الحكومة أيضا إلغاء، تخفيضات صندوق الطاقة إلى 0,7%، والتي تم تخفيضها في شهر يناير/كانون الثاني الماضي إلى 1%. كما أكد بكر ماك ديميرلي، وزير الزراعة والغابات التركي، أنه تمت زيادة حجم الدعم الزراعي من 12,9 مليار ليرة في عام 2017، إلى 25,8 مليار ليرة لعام 2022، في محاولة الحفاظ على أسعار السلع الزراعية في ظل تنامي أسعار الأسمدة والمبيدات عالمياً. كما نشطت الحكومة التركية مؤخراً في الرقابة على أسواق التجزئة الكبرى، وفي إطار حملاتها المكثفة في الرقابة على الأسعار فرضت غرامات مليارية على سلسلة محلات تجارية كبرى بعضها محسوب على الحكومة نفسها، بعد ثبوت تعمد هذه السلاسل رفع الأسعار بصورة مبالغ فيها، كما أعلن جهاز حماية المنافسة التركي. كما ينتظر الأتراك قريبا صدور قرار الحد الأدنى للأجور، والذي ستعبر مقدار الزيادة به عن جدية الحكومة في تلافي تآكل القوى الشرائية للعملة المحلية، خاصة بعد رفع الحد الأدنى لأجور العاملين 21,56 بالمائة للعام الحالي، وبما يعادل زيادة 500 ليرة كاملة على هذا الحد مقارنة بالعام السابق. ولأن معدلات التضخم المحلي في العام الحالي أعلى من العام السابق، فإن الأتراك يأملون في زيادة معتبرة لهذا الحد تعوض على الأقل فقراءهم جزءا من المستوى المعيشي المفقود.

خطوات ليست كافية

من المهم الإقرار بأن إرهاصات الاجراءات التركية بوادر جيدة، وتعبر بوضوح عن رغبة حكومية جادة في تعويض المواطن التركي بعضا من مستوى معيشته المتراجع، ولكن يبدو أن الأمر يحتاج إلى برامج متكاملة تحتوي على حزم من الإجراءات السريعة، لا سيما أن الوقت المتبقي على الانتخابات لا يكفي لشعور المواطن بنتائج مرضية مهما كان السبب الحقيقي وراء تراجع الليرة. ومن المهم كذلك الإشارة إلى خفض معدلات الفقر المدقع بالبلاد العام الحالي، إذ قلّ معدل الذين يكسبون أقل من 1,9 دولار في اليوم، من 2,1% إلى 0,4%، وكذلك انخفاض معدل الفقر من 12,2% إلى 8,2%، هو حديث لا يتواكب مع ثورة تطلعات المواطن التركي والتي فجرتها إنجازات حزب العدالة والتنمية.